

لما فعل ذلك قبل الامر كما يقول هذا اولا وهل على الانسان
 ان يفعل ذلك بوجه اولا وهل اذا اعد لنفسه ما يحتاج
 اليه للبيت من مصالحه كالكنز وما اشبه ذلك يا ترى
 اولا **اجاب** ليس بضميمة الغنم بحرام وقول
 ان اقبل حرام حلال هو خارج وان كان الاولي تركه
 لا يلحق من تركه في حلال من اقرب من قرب صا
 فانه يجوز تركه لا لراهة ولا لخلع الاولي ولا لسان
 ان يصح لنفسه ما يحتاج التلبية من مصالحه
 كما ذكر **سئل** في رجل حفي المذهب ام يحج
 في صلاة المغرب فقرأ في الركعة الاولى قل يا اياك
 منتهى ويحج في اخر السورة وفي الركعة الثانية
 سورة الم نشرح فلما انتهى من صلاته قال له رجل من
 كان خلفه قد ابتدء بركوعها في صلاتك هذه لانك قرأت
 في الركعة الثانية اريد من الاولي بركعة واحدة
 فهل يكون بسبب هذه الكلمة الزائدة التي مكررها
 كما قبله او خلاف اولا في او الحال بخلاف ذلك
اجاب لا بد ان تزيد الثانية على الاولي
 بثلاث ايات وفيما ذكرنا تزيد المشرع على اخر الكهف
 بثلاث ايات ولا تراهة **سئل** في شخص تصادق
 هو واخوته على النهال اخ يبيع اعباناً معينة مختلفة
 عن والدهم لوفاديين اسمها بتمها او التزم الاخ بوفاديين
 بنين

بنين ذلك والتزم بالاحقة المذكورة بالالتزام معين
 واذا نشأ له اخته في بيع حقتها من اعبان المذكورة
 لوفاديين المذكور وكذا يبيها بتاري عام خلافاً
 مستثناة معينة وشرح ذلك بمسند به اشارة قال
 الموقر بعد ذلك ثبت ذلك عند القاضي فلان المالكي
 وحكم بموجب ذلك وكان الحكم بموجب ذلك مستثناة معينة
 ما وقع الاشارة في المسند المذكور من الالتزام
 وعلمه من الفضول المسطرة في هذا المسند الا ان
 القاضي في نزاعه الذي يعمل بتبع الموجود بما شابهه
 حكم بذلك على قاعدة مذهبه اهل على قاعدة
 مذهبه الحنفية بعد ان سب المالكي حكمه واذا كانت
 لها اخف فانت بعد تاريخ المسند وآله ميراثها
 ان اخوة المذكورين فادع الاخ اندباع حصه هذه
 الخمسة من اعبان المرصدة لوفاديين وفي ثمنها
 ما تاخر من الدين فهل يقبل قوله في ذلك تجزئه ام لا
اجاب المرجح في هذه المسئلة ان يحكم
 الغنمي ومذهبه وادفع الى حنفية ان يلزم به فلا
 في شرح المصدالية في الفرق بين الكتاب القم والقيل
 ان السجل لزم القدره وان كان المكتوب البتة لا يري
 ذلك الحكم لصدور الحكم في حال جبرته فيه قال ابن
 المراكب الاشارة انما هي الى المشهور به فاذا قاله